استدامة الأداء الحكومي في مواجهة التحديات
(رؤية نحو عراق 2040)

يتطلب الحديث عن مستقبل العراق رسم صورة واضحة لما قد تكون عليه البلاد بحلول 2040، وهو عام مفصلي يعكس نظرة استراتيجية بعيدة المدى .

اختيار هذا العام تحديداً يرتبط بتوقعات الزيادة السكانية التي أعلنتها وزارة التخطيط، إذ يُتوقع أن يصل عدد سكان العراق إلى أكثر من 60 مليون نسمة بحلول ذلك العام تقريبًا، مما يضع ضغوطًا هائلة على الموارد والخدمات والمؤسسات الحكومية؛ لذا فإن الاستعداد المسبق لمثل هذا المستقبل ليس رفاهية، بل هو ضرورة لتجنب أزمات قد تكون كارثية، وتحقيق قفزة تنموية تستند إلى أسس الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية.

التحديات الكبرى التي تواجه العراق

العراق يمتلك مقومات هائلة، من ثروته النفطية التي تُعد واحدة من أكبر الثروات عالميًا، وصولًا إلى تنوعه الثقافي، وسكانه الشباب الذين يشكلون أكثر من نصف المجتمع، ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على النفط بنسبة 90% من إيرادات الدولة، بحسب تقارير البنك الدولي لعام 2023، يشكل خطراً كبيراً على استقراره الاقتصادي، كما إن تقلبات أسعار النفط العالمية ليست أمراً جديداً؛ لكنها اليوم تهدد دولاً تعتمد عليه كمصدر دخل وحيد ، ما يجعل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد العراقي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

ولعل نسبة البطالة البالغة 15.6% تقريبًا تمثل تحدياً كبيراً، فهذه النسبة ترتفع بشكل ملحوظ بين الشباب، إذ تصل إلى 35.8%، وفقاً لدراسات حديثة، وهذا يعني أن هناك جيلاً كاملاً من العراقيين الشباب يعانون البطالة، مما يعزز الإحباط المجتمعي، ويضعف الإنتاجية الوطنية.

وفي مواجهة هذه التحديات، برزت مبادرات حكومية تهدف إلى معالجة هذه المشكلات، ووضع أسس متينة للمستقبل، على سبيل المثال، مشروع بناء ألف مدرسة بطرائق حديثة، الذي تشرف عليه الأمانة العامة لمجلس

الوزراء، يعد خطوة حيوية نحو تحسين البيئة التعليمية لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة، فضلاً عن أن التعليم، كما قال نيلسون مانديلا: "أقوى سلاح يمكن استخدامه لتغيير العالم"، يمثل بالفعل الأداة الأهم لإعداد جيل المستقبل في العراق.

رؤية عراق 2040، لماذا الآن؟

التخطيط لعام 2040 ليس مجرد تصور بعيد، بل هو استجابة علمية واستراتيجية للضغوط الحالية والمستقبلية، والأرقام تشير إلى أن عدد السكان سيزداد إلى أكثر من 50% في العقدين المقبلين، وهذه الزيادة تفرض على الحكومة تحديات في قطاعات التعليم، والصحة، والنقل، والطاقة، فمثلاً، إذا استمرت الخدمات الصحية على وضعها الحالي؛ فإنها ستحتاج إلى مضاعفة قدرتها ثلاث مرات لاستيعاب الأعداد المتزايدة، أما في مجال التعليم، فعدد المدارس الحالي لا يغطي سوى نصف الحاجة المتوقعة بحلول عام 2040.

إلى جانب ذلك، يأتي دور مركز البيانات الوطني كرافد أساس لتحقيق التحول الرقمي، فالمركز يضع أسسًا متينة لبنية تحتية رقمية تدعم الحكومة الإلكترونية، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، وتقليل البيروقراطية، وزيادة الشفافية، كما إن تجارب دولية مثل إستونيا، التي أصبحت من أوائل الدول التي تعتمد كليًا على الحكومة الإلكترونية، أثبتت أن هذا التحول لا يزيد من الكفاءة فحسب، بل يحسّن رضا المواطنين عن الخدمات.

الإصلاحات الراهنة في سياق تحقيق الاستدامة

في السنوات الأخيرة، بدأت الحكومة العراقية خطوات يمكن عدها اللبنة الأولى لبناء رؤية الاستدامة، ومن أبرز هذه الخطوات، التحرك نحو تنويع الإيرادات بعيداً عن النفط، فقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 7% إلى 14%، وهذه الزيادة، رغم محدوديتها، إلا أنها تمثل مؤشراً على توجه إيجابي ينبغي تعزيزه.

إلى جانب ذلك، تسهم برامج التدريب والتأهيل التي يقدمها المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة في تمكين القيادات الحكومية من مواجهة التحديات من خلال الاطلاع على التجارب الدولية، ونقلها إلى المؤسسات العراقية، كما إن هذه البرامج تسلط الضوء على الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الأزمات، والتحول الرقمي، وغيرها، وهي مجالات

محورية لأي عملية إصلاح، وكما قال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس: "إذا أردت التخطيط لعام، فازرع قمحًا، وإذا أردت التخطيط لعقد، فازرع شجرة، وإذا أردت التخطيط لمئة عام، فقم بتعليم الناس."

تأثير الأرقام والإحصائيات بين التحديات والحلول

الأرقام ليست مجرد مؤشرات جامدة، بل تعكس واقعًا ملموسًا يمكن أن يساعدنا في فهم التحديات والتخطيط للتغلب عليها، على سبيل المثال، البطالة التي تتجاوز 15% تقريبًا ليست مجرد رقم، بل هي مؤشر على فقدان المجتمع طاقاته الشابة، وإذا ما استثمر العراق في الاقتصاد الأخضر، فإنه يمكن أن يوفر ما يصل إلى 100,000 وظيفة جديدة سنويًا، وفقًا لتقديرات البنك الدولي، ومقارنةً بدول الجوار مثل السعودية، التي خفضت اعتمادها على النفط إلى 70% عبر تنمية السياحة والتكنولوجيا، يمكن للعراق أن يسير في مسار مشابه إذا ما عزز الاستثمار في قطاعات الإنتاج غير النفطي.

دور الاقتصاد الأخضر في بناء عراق المستقبل

الاقتصاد الأخضر ليس فقط أداة للتنمية المستدامة، بل هو فرصة حقيقية لتقليل البطالة، وتعزيز الإنتاجية، وتشير التقارير إلى أن التحول نحو الطاقة المتجددة يمكن أن يسهم في تقليل انبعاثات الكربون بنسبة 30%، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% خلال العقد المقبل، ومن هنا فإن العراق، الذي يعاني مشكلات بيئية مثل التصحر، ونقص المياه، يمكنه استخدام مشاريع الطاقة الشمسية، وتحسين إدارة الموارد المائية لتحقيق استدامة بيئية واقتصادية في آنٍ واحد.

خريطة الطريق لعراق 2040

تتمثل خريطة العراق لعام 2040 بالآتي:

1. التعليم وبناء القدرات، ويكون عبر:

- رفع مستوى التعليم ليواكب احتياجات سوق العمل الحديث، مع التركيز على التكنولوجيا والابتكار.

- زيادة الإنفاق على التعليم إلى 20% من الموازنة العامة.
- إنشاء برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص.

2. تنويع الاقتصاد، ويتمثل في:

- تقليل الاعتماد على النفط إلى أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2040 عبر تعزيز القطاعات الصناعية والزراعية.
- زيادة مساهمة الصناعة التحويلية إلى 25 %.

3. البنية التحتية الخضراء:

وتتمثل هذه البنية بالاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء، مما يخفف الضغط على الوقود الأحفوري، ويوفر فرص عمل.

4. تعزيز الشفافية والرقابة:

ويكون ذلك باستخدام التكنولوجيا لمكافحة الفساد الإداري، الذي يكلف الدولة مليارات الدولارات سنويًا.

دعوة للاستفادة من البحوث العملية

في ختام هذه الرؤية، نتركك للاستمتاع بقراءة البحوث العملية التي يقدمها هذا العدد، التي تطرح حلولاً عملية للتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، وهذه البحوث تمثل جسراً بين الفكر النظري، والتطبيق العملي، ويمكن أن تكون نواة لتغييرات جذرية تسهم في بناء عراق مستدام ومزدهر بحلول 2040.

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل
عميد المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة